تفتح ملف.. "العاصمة الأسوأ"

بغداد إلى أين؟

((الحلقة الثانية عشرة))

اعتمدت المنظمة الدولية "ميرسر" في تصنيفها المدن الأسوأ في العالم على ٣٩معيارا منها انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداء على حرياته،وبغداد التي تنعم بالديمقراطية الجديدة أصاب أهلها ما اصابهم من ترف الحريات! عفوا قرف الحريات وازدواجية ما يقال مع واقع الاعمال،والمصيبة ان تلك التجاوزات تحدث في ظل دستور جديد كفل حرية الجميع وضمن حقوقهم بصورة واضحة ومحترمة.

انتهاكات حقوق الإنسان.. إدامة وتواصل

الأقليات طاعة الأغلبية أو الالتحاق بقافلة المهجرين

الصحافة بين تعسّف السلطة ومشكلة الحصول على المعلومة

□ بغداد/ سها الشيخلي
□ عدسة/ أدهم يوسف

لم تكن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق جديدة فقد أسس لوجودها منذ تأسيس الدولة العراقية مرورا بالأنظمة الشمولية التي واظبت على تهميش تلك الحقوق والحريات ،ومع بزوغ فجر التغيير عام ٢٠٠٣كان حلم العراقيين ان ترى حرياتهم وحقوقهم النور،ولكن... ما كل ما يتمنى المرء يدركه كما يقول الشاعر لتأتي رياح الساسة الجدد بما لا تشتهي مراكب المواطنين،لتزداد صور تغييب الحريات والحقوق على الصعد كافة وخاصة في السنوات الأخيرة،لتأخذ أبعادا متشعبة ومناحي أخرى لتصل التجاوزات الى نهب منظم لثروات البلد ودمار لبنيته التحتية وتعطيل متعمد لجميع مقومات النهوض بواقع المواطن،وهذا ما جعل مدينة السحر وقبلة العلم، تحتل الصدارة في الخراب على جميع المستويات ، وتتفاقم ظاهرة الفساد المالي والإداري المستشرية في المؤسسات الحكومية التي ارتفعت بأرقام خيالية لم يشهدها البلد على مر التاريخ .

الملف الأمني

الدكتور عبد الفتاح مصطفى أستاذ العلوم السياسية بيّن ان الملف الامني ظل يتأرجح بين الساخن والأقل سخونة لكنه في كل الاحوال لم يكن مستقرا او مستقلا، بل تابع للوضع السياسي وتجاذباته وهذا ما انعكس سلبا على حياة وحقوق المواطن العراقي، ويرى عبد الفتاح ان التجاوز على الحقوق وقمع الحريات في بغداد تجاوز حدود اللامعقول،من خلال عمليات الاغتيال و القتل على الهوية وتجاوز حدود القانون، اضافة الى الاعتقال والخطف والاحتجاز التعسفي، والتهجير القسري، والاعتداء على الحريات الصحفية، مضيفا ان تردي الخدمات الصحية والبيئية، وتراجع مستوى التعليم يعد من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي نصت عليها المواثيق الدولية، مما جعل بغداد مدينة مخالفة بحياتها لأية مدينة من مدن العالم التي ترفل بالحياة الطبيعية وهذا ما جعل الحياة فيها اشبه بالمستحيلة كما يقول مصطفى، وبشأن العمليات الإرهابية وتأثيراتها يقول عبد الفتاح:ان عدد ضحايا التفجيرات المختلفة والاغتيالات المسلحة التي شهدها العام الماضي فقط وصلت الى نحو (١٧٦٥٠) شخصا بين قتيل وجريح، فيما بلغ عدد المعتقلين في السجون الحكومية السرية والمعلنة نحو ٣٠ ألف معتقل، يتعرضون يوميا لشتى انواع التعذيب والضرب المبرح، من قبل الاجهزة الحكومية المسؤولة عن تلك السجون سيئة الصيت، في الوقت الذي يواجه فيه مئات الآلاف من النازحين خارج البلاد ظروفا اجتماعية واقتصادية صعبة جدا،مؤكدا ان من أسباب التدهور الحاصل في استخدام القضاء الجنائي عملية تكييف الجرائم الحكومية وانتهاكها لحقوق الإنسان بعمليات الاعتقال العشوائي والاحتجاز التعسفي للمواطنين ، حيث يصدر القضاء العراقي أوامر القبض في الكثير من القضايا من دون توفر الأدلة القانونية المعتبرة وفي أغلب الحالات يعتقل المتهم ويبقى موقوفا في الاحتجاز التعسفي من دون إحالته الى المحاكم المتخصصة ، ومن دون ضمان حقوقهم للمطالبة بالتعويض لاحقا (لعدم اعتراف الحكومة بالجرائم المرتكبة بحق المعتقلين)، كما أن ملف السجون السرية وأماكن الاحتجاز السري بالسجون المعلنة والانتهاكات التي تحدث فيها من تغييب للمعتقلين وعدم كشف أسمائهم للجهات ذات العلاقة ،فضلا عن أن الجهات الأمنية العراقية تستخدم أساليب التعذيب السادية كأسلوب منهجي منظم ضد المعتقلين لانتزاع الاعترافات منهم بالقوة كما يقول الدكتور، ومنها التعليق من الأرجل بالسقوف والإيهام بالغرق والكي بمواد حارقة بالأماكن الحساسة والفلقة والحرق بالسجائر واستخدام سرير المسامير وقلع الأظافر وإيداع المعتقل بالتابوت الأحمر الانفرادي ، والجلد واستخدام الكهرباء والإيهام بالخنق (وضع الكيس برأس المعتقل) الخ كما يصفها دكتور العلوم السياسية .

فرق الانقاذ في حركة دائمة

غياب وتهميش الأقليات

في الوقت الذي كفل الدستور حقوق الأقليات وضمان حياتهم وحرياتهم، نرى أن الأقليات غيبت تماما،وفرضت عليها طقوس هي خارج مفردات حياتهم،فالمواطن خليل متي الذي يسكن منطقة الأمين،يقول خيرت ابنتي من قبل إدارة المدرسة بين لبس الحجاب او مغادرة مقعدها الدراسي،لكن اضطررنا الى إلباسها الحجاب مرغمين من اجل قوانين الأغلبية،علما ان عدد المسيحيين الذين هاجروا من بغداد مرغمين يعد اضعاف ما تبقى منهم،بعضهم كانوا يمتهنون تجارة بيع الخمور والعمل في النوادي الترفيهية،ولكن القرارات العشوائية لمجالس المحافظات والقاضية بغلق تلك النوادي والمحال،دفعتهم للهجرة لكردستان والدول المجاورة،والأمر بالتأكيد ينطبق على الأقليات الأخرى.

الاعتداء على الصحافة

الإعلام العراقي شأنه شأن شرائح المجتمع عانى القمع والتهميش والترهيب والقتل حيث بلغ عدد شهداء الإعلام حسب مرصد الحريات الصحفية ٢٥٨ شهيدا ناهيك عن المخطوفين والمفقودين والمعتقلين.

يؤكد المحامي شاكر عبد الرحمن ان الإحصائيات الخاصة بالاعتقالات التي شهدتها الساحة الاعلامية في العام الماضي تشير الى اعتقال اكثر من (٢٣) صحفيا، كما تعرض (٤٠) منهم للاعتداءات المختلفة والممارسات القمعية التي تنتهجها القوات الحكومية ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، فيما أصيب (١٥) صحفياً بجروح مختلفة اثر تعرضهم للرصاص او انفجار القنابل الصوتية التي استخدمتها تلك القوات، خاصة اثناء التظاهرات السلمية ، في الوقت الذي تعرضت فيه تسع مؤسسات إعلامية للمداهمة والتفتيش من قبل القوات الحكومية التي أقدمت على إغلاق خمس منها،وينبغي هنا التأكيد على أن الأرقام الحقيقية أكبر من ذلك بكثير،خاصة فيما يتعلق بإحصاءات الجانب الحكومي وان اكثر ما نعانيه هو غياب الإحصائيات المعلنة احيانا او عدم دقتها أحيانا أخرى .

ويشير أستاذ علم النفس في جامعة بغداد الدكتور عبد الله محمود الى ان الخوف ما زال مسيطرا على الكثير من افراد المجتمع ، ولا غرابة في ذلك فبعد مرور تسع سنوات على الخلاص من النظام الدكتاتوري يسقط العديد من الأبرياء قتلى او جرحى كل شهر وان ما تعلنه القوات الأمنية من أعداد القتلى او الجرحى اقل بكثير من العدد الحقيقي ، وهو تبرير آخر يؤكد على ان الحكومة غير قادرة على توفير الحماية اللازمة لمواطنيها ، وهذا ما جعل العراق يحتل المرتبة الأسوأ بين دول المنطقة امنيا ، بل وحتى عالميا كما تؤكد التقارير ان العراق اصبح يحتل المرتبة الثالثة من ناحية الأمن بعد الصومال وافغانستان .

ويشير الدكتور محمود ان الكفاءات التي هاجرت وتريد العودة الآن ، سوف تفكر ألف مرة في العودة بعد ما نشر من تقارير عن التدهور الأمني في البلاد وبالأخص في بغداد.

الحصول على المعلومة

وفي تصريح لـ(المدى) قال الدكتور هاشم حسن عميد كلية الاعلام في جامعة بغداد: حتى الآن برغم المبادئ الواضحة التي تضمنها الدستور ما زلنا بحاجة ماسة الى بنية تحتية للحريات العامة وحرية التعبير، خاصة أن اغلب مواد الدستور تشير الى الحقوق وتؤكد ضرورة أن يكون هنالك قانون ينظم العمل ، واعتقد ان أهم قانون ما زال مغيبا حتى الآن هو قانون حق الحصول على المعلومات،مبينا ان هذا القانون سيلزم الحكومة (السلطة التنفيذية) بل وحتى السلطات الأخرى بالكشف الأقصى عن المعلومات باعتبارها حقا لكل مواطن، بضمنهم الصحفي، وهذا معناه هنالك آلية لكل دوائر الدولة تصنف المعلومات المتعلقة بحياة الناس وانفاق المال العام وما يتعلق بحقوق الإنسان والجهات الأخرى والسياسات العليا للدولة ان تُعلن وتنشر بطرق مختلفة ، اي ان الوزارت تبادر باعلان المعلومات عن طريق مواقعها الالكترونية او اي وسائل اخرى متاحة ويكون من حق المواطن ان يطالب كبار المسؤولين وكل اجهزة الدولة بالإجابة عن أسئلة محددة وبخلال مدة يحددها القانون وتكون هذه الجهات ملزمة بتطبيق ذلك ، وهذا القانون معمول به في اغلب الدول المتقدمة .

وكانت اللجنة الدولية لحماية الصحفيين قد أعلنت في ٢٠١٠/٠٤/٢٦ أن هناك ١٢ بلدا يتم فيها قتل الصحفيين بانتظام وتفشل حكوماتها في التحقيق بالجرائم والبحث عن الجناة وتقديمهم للعدالة يقف العراق في مقدمتها.

انتهاك حقوق المرأة

تؤكد الناشطة في مجال حقوق المرأة الدكتورة رونـاك توفيق ان التقديرات تشير إلى وجود ما بين مليون ومليوني أسرة في العراق تعيلها النساء. وفي أحيان كثيرة معيلات يقدمن الرعاية لعوائلهن لغياب الرجل، وتفتقد النساء إلى الحماية الاقتصادية والمادية والاجتماعية الواجبة للمرأة التي فقدت معيلها لعدة أسباب. وتواجه النازحات منهن تحديات التعامل مع خسارة المنزل الذي اضطررن إلى تركه بسبب التهديدات أو نقص الدخل.

هذا ما وصل اليه وضع المرأة حيث تشهد الساحة العراقية عمليات إقصاء متعمد لدورها ، وانتهاكا صارخا لحقوقها، وما نصت عليه اتفاقية سيداو لمكافحة التمييز ضدها ، وحالات الانتحار المنتشرة في العراق نتيجة الضغط النفسي والاقتصادي والاجتماعي على المرأة، وأيضا الانتهاك الصارخ لحقوق الطفل حيث زادت نسبة التسرب من المدارس وعدم توفر مدارس للأطفال وما زالت مدارس الطين منتشرة في كل أنحاء العراق برغم الميزانيات الضخمة، ما دفع الطفل من العوائل ذات الدخل المحدود الى ترك الدراسة والعمل بسن مبكرة، والأرقام المهولة لمنظمة العمل الدولي بالأمم المتحدة حول عمالة الطفل العراقي في الأعمال الشاقة والتهرب من المدارس ، وزيادة حالات الأمية بين العراقيين وتشير الدكتورة توفيق أن أعداد الأرامل في البلاد يصل إلى مليوني امرأة يواجهن مصاعب جمة في حياتهن اليومية في ظل شح المعونات الحكومية المقدمة إليهن و أن ما يقدم ليس أكثر من مهدئات لمعضلة حقيقية وكبيرة، وطالبت روناك الحكومة بمعالجات جذرية وواسعة بهدف الحد من معاناة ملايين الأرامل واليتامى.

فيما أشار بيان صحافي لبعثة منظمة الصليب الأحمر الدولية في بغداد إلى أنه خلال الفترة من كانون أول إلى آب ٢٠١٠ قام مندوبو اللجنة الدولية بزيارة أكثر من ١٨ الف محتجز في ٧٢ مركزاً للاحتجاز تحت سلطة وزارات العدل والدفاع والداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية الحكومية. وبين التقرير ان هناك ٥٨٠٠ محتجز في مركزي احتجاز تحت سلطة القوات الأمريكية في العراق، وفي عام ٢٠١٠ كشف مصدر مسؤول في وزارة الداخلية عن وجود منتسبين في وزارتي الداخلية والدفاع يمارسون عمليات الخطف والقتل وإرهاب المواطنين الآمنين باستخدام العجلات العسكرية مقابل مبالغ مالية أو تصفية حسابات سياسية أو حتى عسكرية أو عشائرية.

وأشير في إحصائية معلنة ان عمليات الدهم والاعتقال من قبل القوات الحكومية بمفردها أو بدعم ومساندة من قبل القوات الأمريكية بحق المواطنين العراقيين التي حدثت خلال الفترة من نيسان ٢٠١٠ الى آذار ٢٠١١ تم إحصاء ٣٥٨٠ عملية دهم نتج عنها اعتقال ١٩١٣٩ مواطنا، بمعدل شهري ١٥٩٥ معتقلا أي ٥٣ معتقلا يوميا.

مليونا عائلة تعيلها النساء الفاقدات للحماية المالية والاجتماعية

عدد شهداء الاعلام ٢٥٨ صحفياً ناهيك عن المخطوفين والمفقودين والمعتقلين

انا لله وانا اليه راجعون